من قاعدة البدل فاذن لا اخراج لما قاله الزجاج في كلام الوجهة
عن ما استقر في قواعد كلامهم فلا ينبغي واقول هو ان جرى
على هذه القاعدة فقد خالف قاعدة اخرى وهو انه متى
اجتمع بدل ونعت قدم النعت لانه جزء من متبوعه واخر البدل
لانه تابع كلا تابع من حيث انه كالمستقل بمقتضى العامل ولا
خفا بانه اذا جعل شديد العقاب بدلا وذي الطول الواقع
بعده صفة لزم مخالفة القاعدة المذكورة مع انه قد تقدم
هذا البدل صفة اخرى فصار مكتنفا بصفتين فلزم
ادخال ما هو كالاجنبي بين شيئين كالجزئين قبلها وذلك
غير مناسب فظهر النبو باعتبار ذلك فان قلت انما لزم حيث
جعل قوله ذي الطول نعتا وليس في كلام ابي حيان ما يشعر
فلم لا يعرب بدلا فلا يلزم هذا المحذور قلت الكلام في
عبارة الزمخشري التي نقلها ابو حيان ومقتضى قوله
في الكشاف ان الزجاج جعله بدلا بين الصفات ان لا يكون ذي
الطول بدلا اذ لو كان لم يقع شديد العقاب بين الصفا
بل بعدها وهو واضح واما المناقشة الثانية وهي تلحين
الزمخشري في قوله لما صودفت الى اخره فجوابه من ثلاثة اوجه
الاول ان مبنى هذا الاعتراض على منع دخول الفا على جواب
لما وهو ممنوع فقد نص ابن مالك على جوازه الثاني سلمنا امتناع
دخول الفا على جواب لما لكن لا نسلم ان الجواب في كلام الزمخشري
مذكور حتى يلزم ما قاله ابو حيان وانما هو محذوف وتقدير
الكلام معه لما صودفت بين هذه المعارف هذه النكرة
وحدها نبا هذا القول عن الصواب فقد اذنت هذه
الى اخره الثالث سلمنا ان جواب لما لا يقترن بالفا وانه في
عبارة الزمخشري مذكور لا محذوف لكن لا نسلم ان مجموع

قوله

١٦٣

قوله فقد اذنت جواب وانما الجواب هو قوله اذنت واما قد
فهي هنا اسم بمعنى حسب والفا الداخلة عليها كالفا الداخلة
على قط في قولك افعل هذا فقط اي لما صودفت بين
هذه المعارف هذه النكرة وحدها فحسب اذنت هذه
المصادفة بما قلناه من دعوى البدلية في جميع التوابع
والشيخ ابو حيان فهم ان قد حرف داخل على الفعل
مثله في قولك قد قام زيد فساغ الى تلحين الشيخ الزمخشري
ذهولا عن ما قلناه والله الموفق لا رب غيره واما المنا
الثالثة وهي ما الزم على كلام الزمخشري من تكرير العامل
وهو ليس ببدل البدا فليست ابدال فالشيخ قد اقر على
نفسه بعدم الاطلاع على نص في المسئلة الا من جهة
كلام حكاه عن بعض اصحابه ولم يسمه ولا يلزم من عدم
علمه بالجواز عدم الجواز في نفسه فالشيخ امام في هذا
الفن ثبت في النقل وقد نص غير واحد من المعربين
في قول الله تعالى الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم
ملك يوم الدين على جواز اعراب التوابع ابدالا لا مع انها
ليست بابدال بدا قطعا ففيه دليل على جواز ما اجازه
الزمخشري فان قلت ذلك محمول على ان كل تابع بدل مما قبله
لا انها كلها ابدال من شي واحد كما حكاه الشيخ عن بعض
اصحابه في اعراب ذي سرك البيتين قلت وكلام الزمخشري
قابل لان يحمل على هذا المعنى بعينه فهو لم يقل في هذه
التوابع الا انها ابدال وذلك صادق بان يجعل كل واحد منها
بدلا مما قبله فيتعدد التابع والمتبوع فلم لم يحمله الشيخ
على هذا المعنى مع انه ليس في اللفظ ما يدفعه على انه
ابن الحاجب رحمه الله تعالى تكلم على هذه الاية في اماليه

ثلثة

Copyright © King Saud University